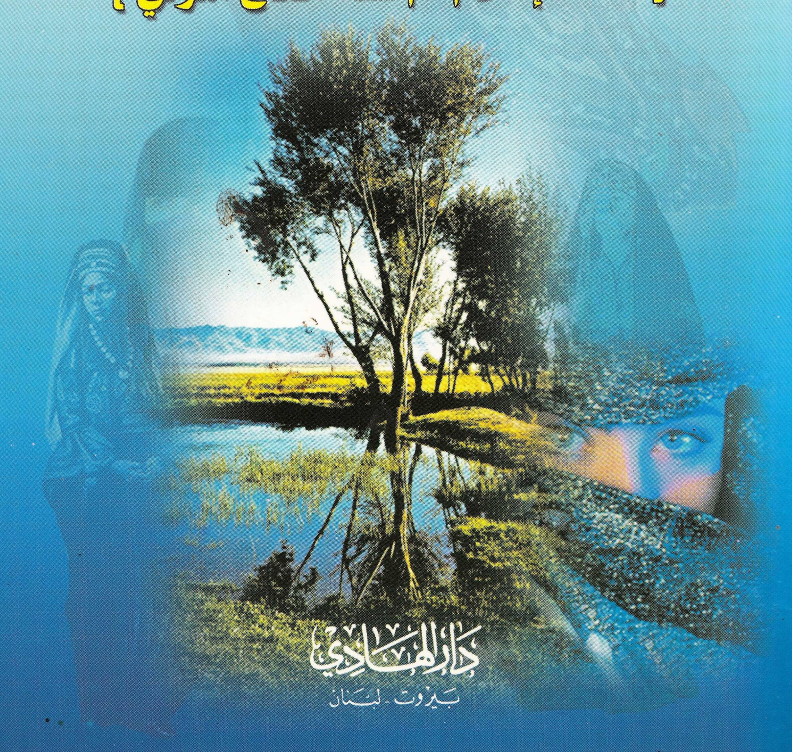
السيد سامي خضرة

تعدد الزوجات

كرامة أم خيانة؟!

[سنة الإسلام أم سنة الحاج متولي]



دار الهادي
بيروت - لبنان



غير مخصّص للبيع

تعدد الزوجات

كرامة أم خيانة



تعدّد الزوجات
كرامة أم خيانة

(سُنّة الإسلام أم سُنَّة الحاج متولي!)

السيد سامي خضرة



للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م



دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٥٥٠٤٨٧/٠١ - ٠٣/٨٩٦٣٢٩ - فاكس: ٥٤١١٩٩ - ص.ب: ٢٥/٢٨٦ غبيري - بيروت - لبنان
E-Mail: daralhadi@daralhadi.com - URL: http: //www. daralhadi.com

نصيحتي لقُرَّاء هذا الكُتيِّب، إذا كانوا يريدون الحقَّ والحقيقة، أن لا تكون لهم أحكامٌ مسبقة أو خلفيةٌ عصبيَّة:

١ ـ فهذا هو رأيُ الإسلام دون مُواربة ومجاملة.

٢ ـ إنَّ أكثر المعترضين، إنَّما يفعلون ذلك، لعصبيَّةٍ، وضعف ثقة بالنَّفس، وتقليد لما يجري في الغرب

وما في هذا الكُتيِّب مُوجَّهٌ للمسلمات، والمجتمع الإسلامي... أمَّا الآخرون، فلَنْ يرضوا عنَّا مهما فعَلْنا:

﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾[1].

(١) سورة البقرة المباركة، الآية ١٢٠.



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أَعْلَمُ، وأنا أَكتب السطر الأول لهذا الكتاب، أنَّه سيُسبِّب لي الكثير من القيل والقال، والإشاعات والخبريَّات، وربَّما ستُحاك القصص، وتُفترض أمور، وقد يصل الأمر إلى الاختراع لوقائع لم تحدث أو كذب أو تهكُّم. . . وبالرغم من ذلك قررتُ أن أكتب وأنا بكامل اختياري واستقلالية قراري متحملًا ما قد يتجنَّبَهُ الآخرون، وذلك:

أ ـ تقرُّباً لوجه الله الكريم الَّذي لا أتَّكل إلَّا على رحمته يوم الفاقة.

ب ـ ونشراً لشريعة الله المقدَّسة، المصانة عن الخطأ والزَّلل.

ج ـ ودفاعاً عن سُنَّة مولاي رسول الله ﷺ طامعاً

في لقائه؛ ورؤية ابتسامته رضى عليَّ، فائزاً بشفاعته الَّتي لا درجة فوق درجتها.

ولكي يأذَنَ لي، ويُكْرمني بلَثْم قدمِهِ بشفتاي... وكفىٰ بذلك كرامة.

* * *

سأكتب حول تعدُّد الزوجات، وقد تجنَّب الكثيرون خوض هذا الموضوع «لخطورته» وحساسيته وحَتَّى لا يُغضِبوا ـ بحسب ظنِّهم ـ نصف المجتمع؛ يقصدون النِّساء!

وكأنَّ غضب الله عَزَّ وجل أهون عليهم من غضب النِّساء، نعوذ بالله العلي القدير ﴿فَلَا تَخْشَوُا ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾[1].

وكأنَّ أهل الإيمان أقل في ميزانهم من أهل الكُفْر والشِّرك!

﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾[2].

---

(١) سورة المائدة المباركة: الآية: ٤٤.

(٢) سورة البقرة المباركة: الآية: ٢٢١.

وكأنَّ خشية الخالق، أَوْهَنُ عندهم من خشية المخلوقين ﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[1].

وكأنَّهم لا يُقيمون وزناً لنساءٍ مؤمناتٍ عابداتٍ راكعات ساجدات... يبتغون فضلًا من الله ورضواناً.

* * *

بعد تردُّد سنوات، أستغفر الله سبحانه عليها، شمَّرت عن ساعدي دفاعاً عن سُنَّة مولانا ومقتدانا رسول الله ﷺ، ولو كره الأكثرون، وغضب الغاضبون...

ولو أصبحتُ عرضة لحديث المجالس في «الصبحيّات» والسهرات ومادةً دسمةً لجلسات البطَّالين وسهرات الغافلين وكَثُرت النُّكت والتهكُّمات... على طريقة المسلسلات المكسيكيَّة... كل هذا يهون بل هو لا شيء، أمام ابتسامةِ رأفةٍ من ثغر حبيبي رسول الله ﷺ.

---

(١) سورة التوبة المباركة: الآية: ١٣.

وإذا كانت الكرامة أن يُقتل المرء مرَّة في سبيل الله عَزَّ وجل، فقد رضيتُ أن أموت كل يوم سبعين مرَّة (حسب النصّ الشريف)، في مواجهة الَّذين يُحرّفون شريعة الله عن مواضعها، وأنا أجد ذلك من مواطن الشُّكر وليس من مواطن الصبر.

سائلًا الله سبحانه السداد والثبات.

﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾[1].

---

(١) سورة الإسراء المباركة: الآية: ٧٤.

لماذا هذا التهكُّم على سُنَّة رسول اللّه (ص)؟!

أَهَمُّ علامةِ أهل الإيمان هي: التسليم لشرع الله عزَّ وجل، فَهِمْنا «منافعه» أم لم نفهم.

فالإسلام هو التسليم.

والعجب مِمَّن يطرح ويُحلِّل ويناقش ويَلْحظ، ثمَّ يُعدِّل ويُقدِّم ويُؤخِّر... ليستنتج أن تعدُّد الزوجات مظهر غير حضاري، ويتنافى مع حقوق المرأة والمواثيق الدولية!

كأنَّ الله سبحانه كلَّفه بتكميل شرعٍ ناقص، أو تنقيحِ شرعٍ متخلِّف!

﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَـٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـٰذَا مِنْ عِندِ

ٱللَّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾[1].

فالزواج من ثانية أو ثالثة هو شرع الله المنزل على نبيِّه المرسل ﷺ، في نصّ مُحْكم التنزيل الَّذي لا يقبل التبديل ولا التأويل، قال الله جلَّ جلاله:

﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[2].

قال فقيه الإسلام وعلَّامة الزَّمان السيِّد محمَّد كاظم الطباطبائي اليزدي:

«النِّكاح مستحب في حدِّ نفسه بالإجماع، والكتاب، والسُّنة المستفيضة بل المتواترة...

والاستحباب لا يزول بالواحدة، بل التعدُّد مستحب أيضاً»[3].

وقد يجب التعدُّد أحياناً كما هو مفصَّل في مظانِّه[4].

---

(١) سورة البقرة المباركة: الآية: ٧٩.
(٢) سورة النِّساء المباركة: الآية ٣.
(٣) كتاب «العروة الوثقى»: ج٢، ص٦٢٧ ـ ٦٢٨.
(٤) المصدر نفسه: ص٦٢٩.

فلماذا «يجرؤ» البعض على شرع الله بما لا يفعلونه مع قانون وضعي أو معاهدة دولية أو رأي فيلسوف «محترم».

ألهذا المستوى وصل الانحطاط الإيماني عند البعض؟

أن لا يُناقَشَ الطبيبُ في طبِّه، والمهندسُ في اختصاصه... بينما «تُستباح» أحكام الله عزَّ وجل لكلِ هاوٍ ومتعال؟!

إنَّ الَّذين «قدَّسوا» الأحكام الوضعية والشرائع الدولية في القرن الأخير، من الحكام والمتنفِّذين والمؤثِّرين «والمتغرِّبين» هم الَّذين يتحمَّلون مسؤولية هذه «الجرأة»!

كيف لا؟! وأحدهم يمسك كتاب الله وقلماً ثمَّ يقرأ ثمَّ يشطب الآية الغير المناسبة، ويُحدِّد المناسب منه!

والآخر يمنع الحجاب ويُعاقب المتلبِّسين به، بل يمنع المحجَّبة من وظائف الدولة، ودخول الجامعة!

(ما زال هذا القانون سارياً حَتَّى الآن في تلك الدولة).

والأفلام المصرية، ولعدَّة عقود، تُصوِّر التعدُّد

خلافات ومشاكل وَغَيْرة وهموم ومساوىء لا تُحصى، تماماً، كما صُوِّرت المحجَّبة دوماً جاهلةً متخلِّفةً فقيرة، لا تفهم من الحضارة شيئاً، بينما السافرة المتبرِّجة دوماً تسكن القصور، وتلبس أفضل الثياب، وتُعاشر الطبقة المخمليَّة، وتملك السيارة، وترطن بالألفاظ الأجنبية وتُسافر، ويحيط بها الخدم والحشم... ويطلبها كل رجل!

هكذا أصبحت المفاهيم الأجنبية تجد مَنْ يُسوِّقها ويُبرِّرها «ويُشرِّعها» ولو كانت حراماً أو ليست من روح عقيدتنا وديننا، مستعينين بأنَّ الإسلام تجدُّد وحضارة واجتهاد ومواكبة للعصر!

بينما المفاهيم الإسلامية الأصيلة، وهي كثيرة، ومنها تعدُّد الزوجات، هي فعل تخلُّف، وتزمُّت، ولا تُناسب العصر، وجاءت لوقت معيَّن... ويُصبح الجميع هنا مجتهدين وفقهاء، حَتَّى الَّذين لا يُحسنون وضوءهم ولا يُتقنون صلاتهم!

فلِكُلِّ علمٍ واختصاص حياض وحرمة لا يجوز لغير أهله تعدِّيه... إلَّا أحكام الإسلام، فترى حَتَّى الجهلة به بل أعداءه يخوضون فيه بِكُلِّ ثقة، وويلٌ للرادِّ عليهم!

وما يحزُّ في النَّفس أنَّ مسلسلًا رمضانياً يجد له أثراً إيجابياً في مسألة تعدُّد الزوجات، أكثر من رأي الإسلام الصريح.

والحمد لله الَّذي جعل سُنَّة «الحاج متولِّي» تصبُّ في مصلحة الإسلام.

لماذا «يُفلسِفُ» البعض هذا التشريع؟

وبما أنَّ بعضهم «لا يُناسبه» مخالفة تعدُّد الزوجات علناً وبصريح القول، أو يُسبِّب له حرجاً، فإنَّه يقبل بتشريعه(!) إلَّا أنَّه يعتبر تعدُّد الزوجات جاء للضرورة فقط، أو إذا كانت المرأة مريضة، أو بإذن الزوجة الأولى، أو بعد إعلامها... أو بشروط «منطقية» وضمن ظروف «موضوعية»!!!

أو إذا اقتسم كُلَّ ما يملك مع زوجته الأولى (وهذه آخر موضة)!

فلا بُدَّ من «سبب» للتعدُّد، وذلك حفاظاً على حقوق المرأة!!!

ولعمري أنَّ كُلَّ هذا الكلام باطلٌ ولا أساس له في شريعة الإسلام.

وأُقسم بالله العظيم أنَّ الإسلام لم يقُلْ بكل الافتراضات «الافتراءات» المتقدِّمة، بل هي من صنع بشر، ضعاف النُّفوس، يفترون على الله الكذب.

قال الله جلَّ جلاله:

﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾(1).

وهؤلاء سوف يُحاسَبون على «اختراعاتهم» هذه في دين الله، وسوف لن تُغني عنهم محاضراتهم وكتبهم وخطبهم وآراؤهم و«عناوينهم» ﴿وَلَيُسْـَٔلُنَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَمَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾(2).

الإسلام (ونقولها ليوم القيامة) أباح تعدُّد الزوجات، وكفى، وجعله رحمةً للعالمين.

ولا شك أنَّ في ذلك مصلحةً للدُّنيا والآخرة، للمجتمع وللنِّساء وللرِّجال والأجيال والتاريخ، والوضع الاقتصادي، والمرتبة الإيمانية والرِّفعة الرُّوحية، وللطَّهارة

---

(1) سورة النحل المباركة: الآية: ١٠٥.

(2) سورة العنكبوت المباركة: الآية: ١٣.

المسلكية... وفي ذلك النَّجاة والحياة... ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾[1].

وإضافة لما تقدَّم من فتاوى، يقول أستاذ المجتهدين وفخر المسلمين السيِّد محمَّد كاظم اليزدي في «عروته»[2]:

«المستحب هو الطبيعة (فعل الزواج) أعمُّ من أن يقصد به القربة أو لا، نعم نيل الأجر والثواب مترتِّب على قصد القربة إلى الله تعالى»[3].

أمَّا ما ورد في أمر الزواج وفضله وأسراره من حيث عنوانه وطبيعته، ما لم ولن يتشرَّف بإدراكه ضعاف النُّفُوس «والآلهة» العمليين... لكن لأهل التقوى والإيمان، نورد:

إنَّ حب الزواج من أخلاق الأنبياء، وما ازداد الرجل

---

(١) سورة البقرة المباركة: الآية: ٢١٦.

(٢) تبنَّى الفقهاء «العروة الوثقى» كمتن أساسي لرسائلهم العملية، وذلك لجلالة قدر هذا الكتاب وسِعة تفريعاته، ويُعد أهم رسالة عملية في عالم الفقه والتشريع.

(٣) كتاب «العروة الوثقى»: ج٢، ص٦٢٨، بتصرف.

إيماناً إلّا ازداد حبّاً بالنّساء، وأنّه موجبٌ لزيادة الرّزق حَتّى لو كان فقيراً ابتداءً، وهو سببٌ لزيادة النّسل ليكثر قائلو «لَا إلٰهَ إلّا الله»...

طبعاً، هذا الكلام لن يُعجب بعض المتغرّبين والمنبطحين أمام الأفكار المستوردة، ولن يعتبروه «منطقياً» ولا «علمياً» خاصة لناحية كثرة الرّزق!!!

لٰكِنّنا، وهكذا علناً، نقول لهم: إنَّ تصديقكم وإنكار أقوال رسول الله وأهل بيته ﷺ هو الكفر بعينه، لذا، لن نُصدِّقكم، ولن نشتري بآيات الله ثمناً قليلًا، بل نزيد عليكم ﴿مُوتُوا۟ بِغَيۡظِكُمۡۚ﴾[1].

في هذه اللّحظات، سيقول قارئ هذه الكلمات:

هذا كلامٌ قاسٍ وعنيف.

ونردُّ عليه بقولنا: نعم، هو كذلك، عن سابق تصوّر وتصميم، فالمتجرّئون على دين الله عَزَّ وجل، لَا بُدَّ أن يُواجَهوا بهذا، وأكثر، لأنّهم لو رُدِعوا ابتداءً ما انساقوا

(١) سورة آل عمران المباركة: الآية: ١١٩.

وراء غرورهم، ولو صُدوا من البداية، ما استرسلوا في بغيهم ﴿وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾[1].

أمّا نحن فندافع عن دين الله سبحانه ﴿وَالَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[2].

* * *

عجباً، هل وصل الأمر بالبعض أن يخجل ببديهيَّةٍ من بديهيَّات الإسلام، ليسترضي الآخرين، أو لكي لا يُتَّهم أنّه رجعيٌّ، أو ليشهد لنا اليهود والنصارى بأنَّنا نفهم «حقوق الإنسان»؟!

إنَّ شرع الله تعالى لا يُغيَّر ولا يُبدَّل ولا يُعدَّل ولا يُزاد عليه ولا يُنْقص منه ولا يُسْتَحْسن فيه ولا يُنقَّح... ولا يوصف بالرجعية والتخلُّف كما لا يوصف بالتقدُّمية والعصرنة.

(١) سورة آل عمران المباركة: الآية: ٢٤.
(٢) سورة الشورى المباركة: الآية: ٣٩.

الإقدام على الزواج الثاني بحاجة إلى دراسة!

طبعاً، الإقدام على الزواج الثَّاني بحاجة إلى دراسة، بل على الزواج الأوَّل أيضاً، بل لو أراد الشراء أو البيع أو السفر أو حَتَّى زيارة فلان، فالإنسان بطبعه يُفكِّر ويُقرِّر.

إذاً ما الجديد في الموضوع؟

ولماذا هذه «الهالة» المَهولة الَّتي يهوى البعض اشتراطها بأنَّ مَنْ أراد الزواج ثانيةً يجب عليه أن يُفكِّر، ويدرس الظروف، وينظر في الإمكانيات، ولا يغفل المحيط، ويلتفت إلى العواقب، ويتأمَّل فيما سيترتَّب على ذلك، ويتوقَّع الاحتمالات...

عجباً: ألا يفعل ذلك مَنْ أراد أن يُغيِّر مهنته، أو يختار اختصاصه، أو يُقرِّر سفره، أو يحسم شراءه، أو يُقْدم على بيع...

وهكذا بالنسبة لِكُلِّ خطوة هامة أو مصيريَّة في حياته.

ثمَّ، لا أحد يضمن النتائج، لأنَّه لو ضمنها أحدٌ، ما خسر تاجر، ولا وقع حادثٌ لسائق، ولا طَلَّق متزوِّج، ولا ندم أحد.

إذاً، الأسْلوب «المنطقي» (يبدو كذلك!) الَّذي يتستَّر وراءه البعض في منع التعدُّد، أو على الأقل تخفيف الاندفاع نحوه، ما هو إلَّا أسلوبٌ من أساليب المراوغة والصدِّ عن سبيل الله بطريقة «حضارية»!

فها هم يُطالِبون في هذه المسألة، ما لا يطلبوه في غيره، مع أنَّ الأمر سِيَّان.

فهل مثلًا، إذا جاء رجلٌ إلينا و«اشتبهنا» أنَّه يُضمر الزواج الثَّاني، من اللازم علينا مطالبته بدراسة حول الجدوى المنتظرة (على نمط دراسات الجدوى الاقتصادية!) والنتائج المتوقَّعة؟!

ولا ندري إذا كُنَّا سنُدرك زماناً يُطلَبُ منه أيضاً تشكيل لجان للقيام بالأبحاث والدراسات ورفع النتائج إليه ليُقرِّر في شأنها!

وهذا جزاءُ مَنْ تُسوِّل له نفسه التفكير بتعدُّد الزوجات، فلا يُحرِّمون، لأنَّ الشرع أجاز، ولكنْ يشترطون أموراً كافيةً للعرقلة والملل ضمن دبلوماسية الخطوة خطوة!

ضعف الإيمان هو السبب في «تحريم» أو تجريم تعدُّد الزوجات

لا شك أنَّ نقد أو انتقاص أو تحريف أو تجريح أو غمز أو لمز الملتجىء إلى شرع الله والعامل به واللائذ بأحكامه هو كبيرةٌ آثمٌ فاعلها.

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[١].

أمَّا القول: بأنَّه حلالٌ، لٰكنِّي لا أقبله على نفسي، وأنَّه جائزٌ لٰكِنِّي أرفضه، وأنَّه من الشريعة لٰكِنَّني لا أستسيغهُ... فهذا بُغْضٌ لما أراده اللَّهُ عزَّ وجل، ورفضٌ لما شرَّعه لعباده، وسيكون لنا وقفةٌ، إذا أبقاني الله حيّاً، للحديث عن الحب الواجب، والبغض الواجب، وفي

(١) سورة الأحزاب المباركة: الآية: ٣٦.

هذه العُجالة يراجع كتاب «سبيل الرَّشاد» من صفحة ٦٩ إلى صفحة ٧٧.

والنصيحة السريعة هي: أن لا نُخْضع الشَّرْع لمصالحنا ورغباتنا، أو الَّتي نظنُّها كذلك، بل أن نُخضع جوارحنا وأحاسيسنا وعواطفنا ومصالحنا وتصرفاتنا وأقوالنا وأفعالنا وخياراتنا، لشرع الله تبارك وتعالى.

وإلّا، يحقّ عليهم قول الله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾[(١)].

والله تعالى ذمَّ اليهود، عليهم اللَّعنة، لأنَّهم يُؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض.

وعدَّد أحدُ الصَّالحين أسباب عدم استجابة الدُّعاء، مع أنَّ الله سبحانه يقول: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[(٢)]... ومِمَّا قاله:

وقرأتم القرآن فلم تعملوا بحدودِه.

وقُلْتم: نُحب رسول الله ﷺ وتركتم سُنَّته[(٣)]!

---

(١) سورة مريم المباركة: الآية ٥٩.

(٢) سورة غافر المباركة: الآية: ٦٠.

(٣) المحجة البيضاء: ج٥، ص٦٩.

شبهة ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ﴾[1]

من غريب الأُمور، أنَّ البعض يتذرَّع لمحاربة التعدُّد بآية ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾[1] فبما أنَّ العدل مطلوب من جهة، وهو غير مستطاع بحسب نصِّ الآية من جهة أخرى، فهو محرَّم!

وهذا الاستنتاج، من أعظم العجب، فهل إباحة الله سبحانه للتعدُّد ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[2] عبثٌ وهرطقة؟!

نعوذ بالله من جهل الجاهلين.

جُلُّ ما في الأمر، أنَّ بعض مَنْ شمَّ رائحة الدِّين أو انتظم ولو صُدْفة في صفوف المتديِّنين، أصبح مفسِّراً

---

(١) سورة النساء المباركة، الآية: ١٢٩.

(٢) سورة النساء المباركة، الآية: ٣.

ومشرِّعاً وفقيهاً، فيقبل فتوى ويرفض أخرى، ويُصدِّق روايةً ويُكذِّب أختها، ويستنسب اليوم ما يرفضه غداً، ويستحسن غداً ما استقبحه بالأمس!

ولو كلَّف هؤلاء أنفسهم وراجعوا بعض التفَاسير لخجلوا من الخَلْق قبل خالقهم، وهم يعلمون أنَّهم لا يُحْسنون مجرَّد قراءة الآيات، فكيف بتفسيرها!

وبتبسيط شديد نقول:

«العدل» هو الوسط بين الإفراط والتفريط.

وهذا «الوسط» لا يتحقَّق بدقَّة لأنَّنا لسنا معصومين، والميل القلبي والمؤانسة ليس في اختيارنا غالباً، تماماً كالشعور تجاه أولادنا، أو إخوتنا، أو أبينا وأمِّنا. . . أفلا نميل أحياناً كثيرة إلى فردٍ أكثر من نظيره؟

لٰكنَّ المطلوب، وهذه روعة «الحافز» التربوي التوجيهي، المطلوب من الرجل أن لا يميل كُلَّ الميل وخاصة طرف التفريط، وفي هذا منتهى الواقعية.

فالواجب على الرجل، العدل بين النِّساء بأنْ يُساوي بينهنَّ في الحقوق (السكن، المبيت، النَّفقة. . .).

والمستحب أن يُحْسن إليهنَّ (ومفهوم الإحسان مفهوم مفصَّلٌ في القرآن الكريم).

وهذا ما يُفهم من القسم الثَّاني من الآية الشَّريفة ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾[1].

فليس هو نفيٌ لمطلق العدل، بل دعوة إلى العدل قدر المستطاع، من غير تحرُّج.

فيُعامل زوجته بالحسنى ولا يتركها «كالمعلَّقة» لا هي ذات زوج تأنس به، ولا هي أرملة فتذهب في شأنها.

بدليل الدعوة إلى «الإصلاح والتقوى» في ختام الآية ﴿وَإِن تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[1].

فهل يُمكن القولُ بعد هذا الشرح السريع للآية الكريمة، أنَّ الله تعالى أجاز التعدُّد «كفرض عقلي»؟

جلَّ الله تعالى عَمَّا يقولون جلالًا عظيماً.

أمَّا قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾[2] فهي

---

(١) سورة النِّساء المباركة: الآية: ١٢٩.

(٢) سورة النِّساء المباركة: الآية: ٣.

أجنبيَّة تماماً عَمَّا نحن فيه، فهي مُتعرضةٌ لأحكام الخوف في عدم القسط في اليتامى، كما يظهر من بداية الآية لِمَنْ تأمَّلها، هذا، إضافة لختام الآية (وهذا ما لا ينتبه إليه «المفسِّرون» الطارئون) في إباحة الزواج بمُلْك اليمين من دون عدد محدَّد!

وفي هذا مفاجئةٌ غير سارة لهواة الشُّبهات و«المفسِّرين» العلمانيين، والمتأثرين بهم من أشباه المتديِّنين الَّذين نرجو لهم بعد التأمُّل في هذه الآيات وما قبلها وبعدها، أن يتعلَّموا قراءة القرآن قبل أن يبدأوا بالتفسير!

يقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾[1].

فهل يقبل رافضو التعدُّد، بمُلْك اليمين، أم أنَّهم يُؤمنون بالآية إذا كانت «لصالحهم» ويرفضونها إذا لم تكن كذلك؟!

* * *

(١) سورة النِّساء المباركة: الآية: ٣.

ويبدو أنَّ هذه الشُّبهات ليست جديدة فقد حدَّثنا التاريخ شَبَهاً لها، وأجاب عليها مولانا الباقر عليه السلام، والله أعلم حيث يجعل رسالته[1].

(١) راجع ميزان الحكمة: ج٤، ص٢٩١.

في أيِّ زمان في التاريخ، وفي أيِّ مكان من العالم، وفي أيِّ بيئة من المجتمعات لا يوجد «تعدُّد» للزوجات؟

المتأمِّل في تاريخ الأُمم الخالية والشعوب المختلفة والحضارات السالفة، لا يجد إلَّا تعدُّداً «للزوجات» بالمعنى الأعم.

منتهى الأمر، أنَّ الإسلام دعا إلى قوانين وحدود لا يجوز تجاوزها، بينما الفوضى هي السائدة عند الآخرين، والفرق بيننا وبينهم، كالفرق بين الحلال والحرام، فالأوَّل عندنا، والثَّاني عندهم، فنحن أتباع الشريعة الإلٰهية، وهم أتباع الشريعة الوضعيَّة.

يقول علَّامة الزَّمان وفيلسوف الإسلام أستاذ أساتذتنا السيِّد الطباطبائي رحمه الله تعالى:

«فاتِّخاذ الزوجات المتعدِّدة كانت سُنَّةً جاريةً في

غالب الأُمم القديمة كمصر والهند والصين والفرس والروم واليونان... وعند بعض الأُمم لا ينتهي إلى عدد يقف عنده...

وكان القتل يُفني الرّجال، ويزيد عدد النّساء على الرّجال زيادة لا ترتفع حاجة الطَّبيعة معها إلَّا بتعدُّد الزوجات»[1].

أين، وفي أيِّ مكان في العالم لا يسود تعدُّد «الزوجات»، إنْ كان بعنوان زوجة أو صديقة أو رفيقة أو خليلة أو «صاحبة»... كما هي «موضة» اليوم؟!

في ألمانيا أو فرنسا أو السويد أو الدنمارك أو كندا أو أميركا أو روسيا أو كل آسيا؟!...

الفرق بيننا وبينهم، أنَّنا أهل حلال ورباط شرعي وواجبات والتزامات وأحكام تُحدِّد اللَّمس والنظر والعُدَّة وسائر الأُمور الأخرى...

وأنَّهم لا يُقيمون وزناً لرباط شرعي ولا لقدسيةٍ زوجية ولا لعدَّة شرعية ولا لتداخل حقوق، ولا يوجد في قاموسهم اعتبار لمسائل اللَّمس والنَّظر، فرُبَّما تجد

---

(١) «الميزان في تفسير القرآن»: ج٤، ص١٨٣.

الواحدة «تزوَّجت» اليوم من رجلٍ وغداً من آخر، أمَّا إلحاق الولد الَّذي قنَّنه الإسلام، فتابعٌ للاستحسان أو لتخيُّر المرأة، هذا إذا لم تُجْهضه.

إذاً:

لماذا يُعيبون على الإسلام أنَّه أجاز تعدُّد الزوجات واستباح حقوق المرأة، ولم يُراع المواثيق الدولية... ليصطفَّ وراءهم طابور من ضعاف النُّفُوس عند المسلمين يُطبِّلون ويُزمِّرون و«يأسفون» لتشريع الإسلام، مع أنَّه يُفترض به أن يكون ديناً حضارياً، وسمعوا أنَّه أعطى المرأة حقوقها!

ولعَلَّ تشريع التعدُّد جاء لظرف خاص أو مراعاة للعرب الأجلاف!

فهل يُمكن للإنسان في القرن العشرين أن يتلهَّىٰ بمثل هذه الأمور[1]؟!

---

(١) لاحِظْ بعض مَنْ علَّق على مسلسل «الحاج متولي»، خاصة في صفحة «المرأة» في صحيفةٍ بيروتية «مستقبلية» حيث أفاضت المسؤولة عن هذه الصفحة بِكُلِّ «حضارتها» ويا ليتها سمحت «للرأي الآخر» الَّذي طالما يتغنَّوْن به أن يُعْطي رأيه.

وهل يُمكن لرجل متعلِّمٍ «مثقَّف» أن يتزوَّج ثانية، نعوذ بالله، مع أنَّه قادر على «المصاحبة» والتغيير من دون التزامات تُذكر، ومن دون ثمنٍ مُكْلف، هذا فضلًا عن فعله الحضاري؟

وكل العار على دولة تمنع مواطنيها من الزواج الثَّاني، ولا تُسجِّل ما يترتب عليه في الدوائر الرسمية... بينما البارات والمراقص والنوادي «الخاصَّة» تنتشر على شواطئها في مناطق «الحمَّامات» السياحية!

وذلك لأنَّ رئيسها العلماني «الحبيب» لم يُعْجبه هذا الأمر!

وكلُّ العار على دولة أوروبية «كبرى» وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وتملك «حقّ» الفيتو، تمنع مسلماً من الدخول إلى أراضيها مع زوجتَيْه، وباءت كل المحاولات لتذليل العقبات، لأنَّ القوانين تمنع الرجل أن يتَّخذ زوجتين!

فلم يجد أخيراً إلَّا إقناع المسؤولين في دولة «الحرية والمساواة» أنَّ المرأة الأولى زوجته، والثانية صديقته، فسمحوا لهما بالدخول!

ومُخْجلٌ حقّاً أن يسير كثيرٌ من المسلمين على هذا المنوال: ففي البلد الَّذي ابتلانا الله عزَّ وجل بالعيش فيه «لبنان»، أهون على الرجل أن يقول: ذهبت للبلد الأوروبي الفلاني وصاحبتُ «وعاشرت» و. . . وارتكب الفواحش، من أن يقول علناً: قرَّرت الزواج ثانية، فساعتئذٍ، ستقوم القِيَامةُ عليه، ولا تبقى له حرمة، فيُغتاب ويُفترىٰ عليه جزاء بما قدَّمتَ يداه!

بل عند بعضهم (ولا مبالغة في ذلك) لو سلك طُرق الحرام، لاعتُبر «شاطراً» و«Don Juan» وَلَغَبِطَهُ الآخرون على حُسْن حظِّه!

وأمَّا مَنْ أراد الزواج بثالثة فهو لا شك مجنون، وسيكون حديث المنتديات.

فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.

ولَا حول ولا قُوَّة إلَّا بالله العلي العظيم.

والله لقد عظُمت المصيبة وجلَّت الرزيَّة، أن أصبح المنكر على قمم السَّنام، والمعروف يُداس بالألسن والأقدام!

وصدق مولى المتَّقين وأمير المؤمنين عندما قال:

«يأتي على النَّاس زمانٌ تُنْتهك فيه المحارم، ويُعْلن فيه الزنا...»[1].

فسلام الله عليك يا أمير المؤمنين، فَمِنْ حولنا، إعلانٌ في وسائل الإعلام عن الزِّنا، في الصحف، وكذلك في خصوص الفضائيات، حيث المشاهد وأرقام الهواتف، وغيرها من الممارسات... بينما المجتمع «الراقي» يعتبر الزواج الثاني على سُنَّة الله ورسوله، ولتحصين النَّفس، ومخالفة الهوىٰ، وصون الأعراض، وحماية النِّساء، والتقرُّب إلى الله تعَالىٰ... يعتبرها رجعية و«اعتداءً» على «حقوق» المرأة!

حَتَّى أنَّ بعض وسائل الإعلام، تترك حيِّزاً يومياً للحديث عن نشاطات «الفنانين» الأجانب، يتحدَّثنَ عن أفعالهم القبيحة، وعددها، وشكلها، وإحساساتهم (هكذا دون مبالغة، محتفظاً بأسماء هذه الوسائل)،... وما يخجل قلمي عن الخوض فيه.

---

(١) كتاب «فضائل الأشهر الثلاثة»: ص٧٠.

كل هذا، دون رادع أو منكر.

فهل يجرؤ أحدٌ على إجراء مقابلة إعلامية علنيَّة معلناً أنَّه نوىٰ الزواج من أربع على سُنَّة الله ورسوله!

نعم، أتىٰ يومٌ، هو يومنا هذا، أصبح المنكر فيه معروفاً مُعْلَناً دون خجل، والمعروف فيه عيباً وعبثاً على صاحبه، وهو علىٰ وجل!

* * *

كلمة للتاريخ:

إنَّ تعدُّد الزوجات من مفاخر الإسلام، وهو عبادةٌ لا تُستبدل بغيرها.

التعدُّد للزوجات حقٌ من حقوق المرأة

المعترضون على مسألة تعدُّد الزوجات، كانوا في البداية (لِمَنْ تتَّبع تطور المسألة في القرن الأخير) من أعداء الإسلام: من الغازين، والمستعمرين، والمستشرقين، والخاضعين لنفوذهم وأفكارهم، والمتأثِّرين بهم، حيث أعابوا من الإسلام الكثير من معتقداته وأُسُسه.

ثمَّ انتقلت العدوى إلى المتغرِّبين من أبناء المسلمين الَّذين تأثَّروا ليس تجاه هذا المفهوم فقط، بل تجاه عشرات المفاهيم الإسلامية الأصيلة: في العقيدة والقرآن والسيرة وشخص رسول الله ﷺ والأحكام الفقهية، وأثاروا حولها تساؤلات بقصد تضعيفها في نفوس أهلها.

فأصبحت المعركة داخلية، لأنَّ طرفها المُسْتحدث من أبناء المسلمين الَّذين درسوا في الجامعات الأجنبية المحلية (هي بالأصل جامعات تبشيرية معادية للإسلام)،

والمدارس التبشيرية، وكذلك مَنْ درس وعاش في أوروبا وروسيا... وأخيراً أميركا.

وفي العَقْدين الأخيرين، انتقلت المعركة، معركة محاربة تعدُّد الزوجات، حسب سياسة التدرُّج، إلى خصوص نساء المسلمين، حَتَّى «المتديِّنات» منهن!

فمنهنَّ المتأثِّرة بالإعلام، ومنهنَّ مَنْ يُرِدْنَ إثبات حضارتهنَّ ومنهنَّ المقلِّدة «حرفياً» للحركات النِّسوية الأجنبية، ومنهنَّ اللواتي يَطْمَحْنَ لتأسيس جمعيات وحركات لمجرَّد البروز الاجتماعي[1]، ومنهنَّ الرافعات للمظلَّات (الشمسيات) فوق رؤوسهنَّ إذا أمطرت في موسكو[2]!

---

(١) من غريب الممارسات أنَّ بعض هؤلاء يُطالِبْنَ بعمل المرأة، مع أنّه لا مشكلة في عملها في كل تاريخ الإسلام، كذلك بتعليمها، مع أنَّ أحداً لم يمنعها من ذلك (المشكلة فقط في الظروف والمحيط، وفي هذا، النِّساء والرِّجال سواء).
بل تفوَّقن على الغربيين بأنْ كان لها سلطة على أموالها وإرثها، وبقائها على حملها لاسم عائلتها بعد زواجها.
ولا مجال الآن للخوض في التفاصيل (راجع «أختاه» الطبعة السابعة صفحة ٣٧ إلى صفحة ٤٩ فالموضوع مستوفى هناك).

(٢) مثلٌ كان يُضرب على الشيوعيين «الببغائيين» في بلادنا، فعند أي حدث =

فمسألة التهجم على هذه المسألة التَّعبُّديَّة، تعدُّد الزوجات، بدأت مع الكفر، من خلال السُّنة الطبيعية لصراع الكفر مع الإسلام، لتنتهي معركة داخلية مستمرة بين المسلمين.

* * *

ولو تأمَّل المسلمون، (حَتَّى لو أغفلوا النُّصوص المقدَّسة وبديهيَّات الإسلام) لو تأمَّلوا بهذا التشريع الإلٰهي الَّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه، لوجدوا فيه الخير الكثير والنَّفع الوفير، قبل كل شيء، على المرأة في مجتمع المسلمين.

يبدو هذا الكلام غريباً، فكيف يكون تعدُّد الزوجات لصالح المرأة؟!

والجواب: أنَّ مشكلة الَّذين تقدَّم ذكرهم، مِمَّنْ لا يُعجبهم هذا التشريع، أنَّهم، وبكُلِّ بساطة ينظرون إليه من ناحية فردية، شخصية، أنانية، مصلحية، تملُّكية!

= يقع في عاصمة الشيوعيين آنذاك يجد صداه في مجتمعنا، ولو كان لا يعنينا ولا يُناسبنا ولا دخل له في مجمل حياتنا.

وهذا الكلام ليس تحليلًا أو افتراضاً، بل هُنَّ يُصرِّحن بذلك:

ألا ترىٰ، أيُّها المسلم العادل، أنَّ الواحدة منهن تقول: لا أريد لأحد أن «يُشاركني» في زوجي (البعض يُعبِّر عن الزوج «بالشريك» على طريقة الشركات الأمريكية «التجارية»، والله تعالى يقول: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾[1].

ألا ترىٰ، أيُّها الحبيب المُنْصف، أنَّ الواحدة منهن تقول: زوجي لي ولا أتصوَّره مع غيري، . . . أو لا أسمح له بأن يتزوَّج غيري. . . وهكذا.

فهُنَّ، حفظهن الله وزادهن إيماناً، يتعامَلْنَ مع الزوج كأنَّه عقار سُجِّل لهن في «الطابو»، فإذا تزوَّج ثانية لا سمح الله، فقد اعتُدي على أملاكهنَّ، واستُبيحت أموالهنَّ!

فما دامت هي «تملك» الزوج، فمصيره بيدها!

فرأيهنَّ كما تقدَّم، مبنيّ على نظرة فردية شخصية.

لٰكنَّهن لو نظرنَ إلى مسألة تعدُّد الزوجات من زاوية

---

(١) سورة النحل المباركة، الآية: ٧٢.

اجتماعية عامة، ولحِظوا مصلحة صيانة مجتمع المسلمين عموماً لوجدوا أنَّ هذا التشريع يُحافِظ على كرامة المرأة «كصنف» وليس كفرد.

فهناك اللواتي لم يُوفَّقْن للزواج لسببٍ ما، ولا أخال أحداً يُنكر مشكلة العوانس في أوساطنا والَّتي تزداد باطِّراد، وما يترتَّب على إهمال هذه الفئة وغيرها من كوارث اجتماعية وتسيُّب، خاصة أنَّ المصطادين المفسدين كُثُر، ولو بعناوين «حضارية»!

ونحن لسنا مجتمعاً لا ضوابط له ولا أصول، بل مجتمع نطمح أن يُربَّىٰ على مجانبة الحرام، وقطع أسباب الفواحش من أساسها.

وخيرٌ للمؤمن أن يموت من أن يرتكب معصية واحدة بنظرة أو لمسة، أو ما هو أكثر من ذلك، لا سمح الله.

هذا الطرح مُسْتهجن عند غير المسلمين، والمتأثِّرين بهم، أمَّا عند أهل التقوىٰ والغَيْرة وفي ميزان الحلال والحرام، والطاعة والمعصية... هذا كلامٌ في منتهىٰ الجديَّة والقصد.

يقول أمير المؤمنين وخليفة رسول ربّ العالمين في نهج البلاغة المبارك:

«والله، لو أُعطِيتُ الأقاليم السَّبْعةَ بما تحتَ أفلاكها، على أنْ أعصِيَ الله في نملةٍ أسلُبُها جُلْبَ شعيرة ما فعلتُهُ»[1].

وسوف يقول قائل:

لماذا هذا التهويل، هل لو ارتكب أحدكم ما تُسمُّونه معصية سوف «تخرب» الدُّنيا؟

ونقول له: بل في ذلك خراب الدُّنيا والآخرة.

وخيرٌ لنا أن نموت ألف مرَّة على أن نعصي الله ولو معصية «صغيرة» بحسب تعبيرك.

فنحن لا ننظر إلى صِغر المعصية بل ننظر إلى مَنْ عصيناه، تبارك وتعَالىٰ.

والخلاصة أنَّ تعدُّد الزوجات فيه مصلحة لِمُجْمل النِّساء في المجتمع في السعادة والهناء والأمن والاستقرار

(١) نهج البلاغة المبارك: الخطبة ٢٢٤.

وإنشاء أسرة وتربية أولاد... فالإسلام ينظر إلى «صنف» النِّساء كمجموع وليس كحالة فردية خاصة.

فهذه المرأة (غير المتزوِّجة) يحقُّ لها أيضاً ما حصلت عليه أختُها (المتزوِّجة) ولا فضل لإحداهنَّ على الأخرى.

فهل أنَّ فلانة (المتزوِّجة) تزوجَّت، وانتهى الأمر، وليس مهم ما قد يجري من ورائها؟

وماذا لو كانت هي مكان تلك (غير المتزوِّجة)، وكانت تلك مكانها، هل كانت تتَّخذ نفس الموقف؟

نعوذ بالله تعَالىٰ أن يُؤدِّبنا بعقوبته، أو ببلاء لا نقوىٰ عليه.

فكما لا يجوز للمعافىٰ أن يستهزىء بالمريض، وللغني أن يستهزىء بالفقير، وللصحيح أن يستهزىء بالمعوَّق... كذلك لا تستهزىء المتزوِّجة بغير المتزوِّجة، فالزواج وعدمه، والمال والرِّزق والأمن والصحة والولد كُلُّها بيد الله عزَّ وجل.

وتحصين النِّساء وصيانتهنَّ واجب على كُلّ واحد مِنَّا.

ونعوذ بالله تعَالىٰ من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا.

مسؤولية النّساء في هذا الأمر، أعظم من مسؤولية الرّجال

بعدما ظهر أنَّ المفهوم الَّذي نحن بصدده «تعدُّد الزوجات» هو من ضروريات دين الإسلام، ولا يجوز لأحد إنكاره، وهو ملتفت لما يفعل.

وبعدما تبيَّن أنَّ المسلم يأخذ بتشريع الله عزَّ وجل كاملًا دون انتقاص.

وأنَّ مصلحة النِّساء فيه راجحةٌ، وفيه النِّعمة والكرامة وصيانة مجتمع المسلمين من الموبقات المنتشرة من حولنا في العالم.

بعد كل هذا:

فإنَّ المسؤولية تقع على الجميع، على كل قادر للدعوة إلى سبيل الله سبحانه، وتبيان الأحكام، والذَّب عن سُنَّة رسول الله ﷺ، وصون سُمْعة الإسلام عن

التهكُّم والاستهزاء... لكنَّ المسؤولية أعظم على النِّساء، لأنَّهن طرف في القضية ورأيُهُنَّ وحسمُهُنَّ يُجْهض كُلَّ محاولات الفتنة، وينزع فتيل الانفجار الَّذي لا يملك أعداء الإسلام غيره.

بينما الرِّجال في هذه المعركة، ولو كانوا مُخْلصين ومبتغين لمرضاة الله وهادفين لنشر لواء الإسلام... إلَّا أنَّهم مُتَّهمون، ومادةٌ دسمة للمنافقين والمستهزئين وأهل السوء... وهم الأكثرية في مجتمعنا، للأسف.

فحديث امرأة واحدة، في هذا الموضوع بالذات، لا شك أنَّه أفضل من حديث الكثير من الرِّجال.

أمَّا موقفها العملي فلا شك أنَّه لا يُقدَّر بثمن، ولا نعلم ما أخفىٰ الله عزَّ وجل لها ممَّا تقرُّ بها عينُها.

وحسبُها رضىٰ رسول الله ﷺ الَّذي مَنْ صلَّىٰ عليه مرَّةً صلَّىٰ عليه عشراً... فكيف بِمَنْ دافع عن شريعته وسُنَّته وأقام الحدود؟

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1].

---

(١) سورة التوبة المباركة، الآية: ١٢٠.

التجرُّؤ على البطلات، لماذا؟

بالرغم من الحملات الَّتي شُنَّت منذ أكثر من قرن على تعدُّد الزوجات، والهجمات المتتالية حَتَّى على شخص رسول الله محمَّد ﷺ في ذلك. . .

بالرغم من كل ذلك، بقيت نماذج في مجتمعنا، من أخواتنا الكريمات العفيفات الطَّاهرات، الغيورات على دينهن، اللواتي نظرنَ بنور الله عزَّ وجل فَرَزَقهُنَّ البصيرةَ المُنْجية وأنزل عليهنَّ السكينةَ ولذَّةَ الإيمان.

هذه النماذج تحدَّت كُلَّ السائد من مفاهيم الجاهلية في مجتمعنا، وَوَقَفَتْ مواقفَ بطولية لمواجهة القريب والبعيد، والقاسي والداني، وقبِلْنَ لأزواجهن بزواج آخر، بل بعضهن سَعَيْن لذلك بأنفسهن.

ووالله، إنَّا لننظر إليهنَّ تماماً كما ننظر إلى المرابطين على ثغور الإسلام، المدافعين عن حُرمِه. . . مثلُهُنَّ كمثل

المجاهد الَّذي أعار الله جمجمته من هول ما يتعرَّضْن له.

فواحدةٌ منهنَّ عندنا صارحها زوجُها كانت له نِعْمَ المعين على آخرته، والأخرى سعت لتيسير أمره، والثالثة كانت مثالًا للإخلاص والاحترام وحفظ الحرمة ومخالفة الهوىٰ، خاصة في مواجهة مَنْ ﴿يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ﴾[1].

ولكنْ:

هل لأولاء أن يعِشن بسلام دون منغِّصات شياطين الإنس؟!

فتقوم واحدة، نعوذ بالله من كيدها ومكرها، وتقول: هذه الَّتي قَبِلَت بزوجة ثانية مجنونة!

وتقوم أخرى، نعوذ بالله تعَالىٰ من سلاطة لسانها وتجرّوئها، لتقول:

فلانة قبلت! لا شك أنَّها مريضة، لا شك أنَّها تخفي شيئاً!

---

(١) سورة الأنعام المباركة: الآية: ١١٢.

وتُشكِّك ثالثةٌ في أنوثتها، ورابعةٌ في شخصَّيتها وأنَّها تُطيع زوجها!

فنعوذ بالله من كُلِّ هؤلاء، ومن خُبْثهنَّ وفتنتهنَّ، وصدق الله العظيم القائل: ﴿إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾[1].

عجباً كيف يتجرَّأن على المطيعات العابدات المسلمات المُحْتسبات الصابرات، المقدِّمات لرضىٰ الله على كُل مَنْ سواه، سبحانك اللَّهمَّ وبحمدك، ما نقموا منهنَّ إلَّا أن يُؤمِنَّ بشريعتك ويُصدِّقن بكتابك ويرضَيْنَ بقضائك وقدرك.

حسبُكنَّ يا أخواتي الكريمات المظلومات، أنَّ ما يقع عليكن إنَّما يقع بعين الله جلَّ جلاله، الَّذي لا تخفىٰ عليه خافية في السَّمٰوات والأرض، والله سبحانه سوف يستجيب لَكُنَّ احتسابكن ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُۥ رَبُّهُۥ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾[2].

وأعمال هؤلاء وأقوالُهُنَّ ستكون كَعِهْنٍ منفوش ثمَّ

---

(١) سورة يوسف المباركة: الآية: ٥٠.

(٢) سورة يوسف المباركة: الآية: ٣٤.

تكون عليهنَّ حسرةً يوم القِيَامةِ، ثمَّ لا ينتصرن ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾[1].

عجباً من أولات و«إسلامهن» الَّذي يُجيز لهنَّ الغيبة والنميمة والمبالغة والافتراء، والتفريق بين المرء وزوجه، وتأجيج الفتنة، بل الصد عن سبيل الله.

فإذا كُنْتُنَّ لا تقدِرْن على مثل تلك المواقف الجهادية، فعلى الأقل استروا على أخواتكنَّ وادعوا لهنَّ بالثبات والصبر وأن يرزقهنَّ الله تعَالىٰ التقوىٰ والورع.

* * *

ولا يغيب عن ناظري، تلك المرأة الَّتي فاتها قطار الزواج، واشتكت من بعض النِّساء «المتحرِّرات»، العاملات في مجتمعنا، «المنظِّرات» للإسلام ما دام لم يؤثّر على راحتهنَّ ومصالحهنَّ، وإلَّا تركوه كما تركوا أسمىٰ الفرائض... اشتكت، ودمعت، وقالت:

سأقف والزَّهراء عليها السلام عليهنَّ خصماً يوم القِيَامة، لأنَّهنَّ ادَّعوا حبَّها، وهنَّ يُحارِبْن كُلَّ يوم سُنَّة أبيها صلى الله عليه وآله.

(١) سورة الطور المباركة: الآية: ٤٦.

ولن أنسىٰ تلك الَّتي استُشْهد زوجُها ولديها ثلاثة أولاد، وثَقُل عليها رعايتهنَّ، والسعي في تيسير معيشتهن، وحمل الأثقال (قنينة الغاز، وكالونات المياه...)... وفوق ذلك كثرة المتعرِّضين لها، فكانت تتمنَّىٰ زوجاً يحفظها ويُحصِّنها ويستر عليها، مع استعدادها للتنازل عن كل حقوقها، حَتَّى ولو زارها في الشهر مرَّة!

المهم أن تتزوَّج.

ولمَّا رأت المعرقلات لعدَّة محاولات لزواجها، لأنَّه زواج ثانٍ «يخرب البيوت» ختمت شكواها بمشهدٍ لا يغيب عَنِّي، عندما رفعت راحتيها إلى خالقها، واغرَوْرَقت عيناها بالدُّموع، وقالت:

«لا غفر الله لهنَّ، لا غفر الله لهنَّ، لا غفر الله لهنَّ»

فلم تجد عليهنَّ عوناً إلَّا الله تعَالىٰ.

فهل كثير على هذه الطَّاهرة أن يكون لها زوج، يُؤْنِسها في وحدتها، ويُسلِّيها في وحشتها، ويحميها في سترها وحجابها، ويردُّ عنها طوارىء الزَّمان؟!

ومَنْ من نساء الشرق والغرب لا ترغب في ذلك، لكنَّ بعض المجتمعات والأديان يقبلونه حراماً، ونحن لا نريده إلَّا طاعة وعبادة وأجراً وثواباً.



النّماذج الناجحة لتعدُّد الزوجات: لماذا يُعتَّم عليها؟

لا شك أنَّ في مجتمعنا العديد من حالات التعدُّد الناجح من حيث العلاقة الزوجية والروابط الاجتماعية والاحترام السائد والوئام والحنان والتعاون، لكنَّ الملاحظ أنَّ أحداً لا يذكر هذه الحالات أو يستشهد بها أو يمدحها أو يضرب عليها مثلًا مشجِّعاً.

أليس هذا أمراً مستغرباً؟

إنَّ المُنْصف العادل الَّذي يسعىٰ وراء الحق، يفتخر بهكذا نماذج، ويُعْلي من شأنها، ويُسخِّر ما عنده لتقوية وجودها، ونشر عطرها أمام الملأ، لأنَّ في ذلك نُصْرة للإسلام في مقابل الهجمات عليه من كُلِّ حدْبٍ وصوب.

إنَّ النَّماذج الصالحة والمتآلفة للزواج الثاني والثالث والرابع، لهي أفضل دليل للردِّ على المشكِّكين

والطاعنين، ولا شك أنَّ الافتخار بهذه الحالات والتحدُّث عنها، فعلُ برٍ يُؤجر عليه صاحبه.

والواجب علينا جميعاً أن نكون مَغْنيِّين بمثل هذه الحالات، خاصة مَنْ ابتُلي مِنَّا بمعاداة التعدُّد والتشهير به ومعاندته، فعليه التكفير عَمَّا قدَّمت يداه، تماماً كالَّذي كان يسهر على الحرام عليه أن يُقابل ذلك بالسهر على الطاعات، ومَنْ كان يستعمل جوارحه للمعاصي، فليستعملها للطاعات، كذلك مَنْ سوَّل له شيطانه سوءاً في مسألة تعدُّد الزوجات، فليكفِّر عن فعله بالترويج للنَّماذج الحيَّة الناجحة، والَّتي تعيش حولنا أو الَّتي مرَّت في تاريخنا، وهي كثير.

محاولة أخيرة مع الذين

﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾[1]

لا ننسىٰ، أيُّها الأحبَّة، أنَّ الإسلام لم يأت بحُكمٍ عبثاً، ولم يجعل تشريعاً تَرَفاً، بل هو رحمةٌ للعالمين، ولن تصل البشرية إلى سعادتها لو تنكَّبت الإسلام منهاجاً ودولةً تحكم.

وحَتَّىٰ نُحاول إطفاءَ شُعْلةِ الضلالة من قلوب البعض، وحَتَّىٰ لا تُشكِّل الهجمات الإعلامية المتكرِّرة والمستمرة على الإسلام ومفاهيمه شكوكاً إضافية فتستعر ﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾[2]، نورد هذه الملاحظات ﴿آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[3].

---

(١) سورة آل عمران المباركة، الآية ١٥٤.

(٢) سورة الفتح المباركة، الآية: ٢٦.

(٣) سورة النور المباركة: الآية: ١٥٤.

وساعتئذٍ نُبرّءُ ذمَّتنا، ونكون قد بيَّنا الحُجج ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(1).

١ ـ إنَّ أمر الزوجات المتعدِّدة لم تُطرح محاربته بهذه الشراسة إلّا في القرن الأخير، في أوج الهجمة الغربية على الإسلام، وفي سياق الفتك بعقائده ومفاهيمه... وتمَّت تغذية ذلك من خلال «الأفلام المصرية» والمناداة بالمساواة... وغيرها من العناوين الجذابة.

فبعد ما أورد العلّامة السيِّد الطباطبائي جملة التهجُّمات والإشكالات على مسألة تعدُّد الزوجات، قال:

«وهذه الإشكالات مِمَّا اعترض بها النَّصارى على الإسلام، أو مَنْ يوافقهم من المنادين بتساوي حقوق الرِّجال والنِّساء»(2).

ثمَّ أخذ المجتمع يتربّىٰ على ذلك، وينشأ، لأنَّ كل

---

(1) سورة البقرة المباركة: الآية: ٢٠٩.
(2) تفسير الميزان: ج٤، ص١٨٤، بتصرف يسير.

وسائل الإعلام والتعليم أخذت تصبُّ في مصبٍ واحد، ناقدٍ للإسلام، مع أنَّ عقيدتنا ومسلكنا وأهدافنا في الحياة تختلف جذرياً عن عقيدة ومسلك وأهداف الآخرين «فإنَّ الصفات الرُّوحية والعواطف والإحساسات الباطنة تختلف كمّاً وكيفاً باختلاف التربية والعادة، والكثير من الآداب والعادات والمعتقدات الممدوحة عند الشرقيين مثلًا، مذمومة عند الغربيين، وبالعكس، وكذلك الأُمم مع بعضها».

وهكذا «فالمرأة الغربية اعتادت منذ قرون على الوحدة، ولُقِّنت بذلك جيلًا بعد جيل، فاستحكم هذا المفهوم في روحها حالة نفسانية تُضاد التعدُّد»[1].

لكنْ، هل اكتفوا بذلك؟

حتماً لا، فكُلُّ رجل عندهم يقضي شهوته مع عشرات النِّساء، بل كل امرأة عندهم، إذا أرادت، لها علاقة مع رجال متعدِّدين، بل لم يكتفوا بذلك حَتَّى أخذ

---

(١) تفسير الميزان: ج٤، ص١٨٤ ـ ١٨٥، بتصرف.

الرِّجال يشتهون الرِّجال، والنِّساء مع النِّساء، وشُرِّع ذلك لهم في السنوات الأخيرة في العديد من الدول الغربية.

أيُّها الأحبَّة، هذه الحال أفضل، أم تعدُّد الزوجات الَّذي دعا إليه الإسلام؟

«فليت شعري، كيف لا تأسف النِّساء هناك ولا يتحرَّجن ولا يتألَّمْن حيث يُشاهِدْن هذه الفضائح.

وكيف لا يأسف الرجل إذا تزوَّج فتاة وهو يعلم أنَّها كانت للكثير من الرِّجال... ولم يكن هذا إلَّا لأنَّ هذه السيِّئات تكرَّرت بينهم حَتَّى صارت عادة عريقة مألوفة يميلون إليها، لا إلى ما يُخالفها»[1].

٢ ـ إنَّ النِّساء بِطَبْعهِنَّ وأصل خَلْقِهِنَّ مهيَّآت للزواج قبل الرجل بسنوات.

فالمرأة إذا جازت التسع سنوات صلُحت له، ولا يستَغْرِبَنَّ أحدٌ ذلك!

ألا ترىٰ، وهو الدليل على قولنا، أنَّه من النادر أن

---

(١) تفسير الميزان: ج٤، ص١٨٥، بتصرف فني يُناسب السِّياق.

ترى في الأُمم «المتحضّرة» فتاة على بكارتها إلى السن المسمَّىٰ «قانوني»[1]؟!

وحسبُك الدراسات المتكرِّرة حول «حوامل قبل البلوغ!» و«الأمَّهات غير المتزوجات!» وهنَّ بعشرات الآلاف في بريطانيا وحدها سنوياً.

بينما الرجل لا يتهيَّأ لذلك إلَّا في سن الخامسة عشرة، أي بعد المرأة بست سنوات، فيتحصَّل معنا الآتي (مع فرض تساوي عدد الرِّجال مع عدد النِّساء):

الفتاة الَّتي عمرها اليوم ١٦ سنة ← صالحة للزواج منذ سبع سنوات.

الشاب الَّذي عمره اليوم ١٦ سنة ← صالح للزواج منذ سنة واحدة.

ويتحصَّل معنا أيضاً في مثالٍ آخر (مع فرض تساوي الرِّجال والنِّساء) وبناءً على نفس القاعدة، الآتي:

الفتاة الَّتي عمرها اليوم ٣٠ سنة ← صالحة للزواج منذ واحد وعشرين سنة.

---

(١) أي الثمانية عشر عاماً.

الرجل الَّذي عمره اليوم ٣٠ سنة (يساويها في نفس العمر) صالح للزواج منذ خمسة عشر عاماً فقط.

فهناك أكثر من رجل، وبشكل طبيعي جداً، لا بُدَّ له من الزواج من أكثر من امرأة، وعلى الأقل امرأتان.

٣ ـ من الطبيعي جداً، وفي كافة المجتمعات أن تتزوَّج المرأة في سنٍّ مبكِّرة (بغضِّ النظر عن رأي الإسلام وهو يُؤكِّد على ذلك منذ السنين الأولى للبلوغ)[١].

وهذه السِّن غالباً ما تكون السابعة عشرة أو التاسعة عشرة أو العشرين.

ثمَّ تُصبح أماً، وليس مستغرباً، كما في حالات كثيرة في النِّسب المئوية حولنا، أن تُصبح جدَّةً وهي بنت أربعين، وربَّما أقل.

وهكذا دواليك تُصبح الحفيدة أماً بدورها بعد أقل من عشرين سنة غالباً.

---

(١) رأي الإسلام هذا لن يُعجب هواة الحديث عن حق المرأة في عدم الزواج المبكِّر أو تأخيره أو منع الحمل المبكِّر... لأسباب علمية!!! أمَّا ممارسة كل هذه الأُمور خارج إطار الزوجية، فلا يُمانعه العلم!

بينما الرجل يتأخَّر سنوات عن ذلك، كما هو الغالب.

وبحساب بسيط، وفي مدَّة زمنيَّة واحدة يتبيَّن أنَّ نسبة النِّساء المهيآت للزواج في نفس الفترة، أكبر من نسبة الرِّجال.

٤ ـ إنَّ الخصوبة الطبيعية عند النِّساء غالباً ما تنتهي عند سن الخمسين، بينما تدوم عند الرِّجال بطبيعة الحال إلى السبعين والثمانين وأكثر لو كُتب له أن يعيش.

وبحساب بسيط يظهر أنَّ خصوبة الرِّجال، بشكل عام، هي ضعف الخصوبة عند النِّساء، وبالرجوع إلى فلسفة العلل والأسباب، نجد أنَّ هذه التهيئة للتوليد تبيح للرجل الزواج بأكثر من زوجة واحدة.

٥ ـ إنَّ الحروب والأحداث وطبيعة الأعمال الخطرة الَّتي يتولأها الرِّجال (المناجم، المقالع، التنقيب عن النَّفط، قيادة الشاحنات والآلات الثقيلة. . .) تُؤدِّي إلى مقتل عدد كبير منهم يفوق النِّساء، وقد يبلغ في السنوات العادية الآلاف، في بلد متوسِّط الحجم.

أمَّا في حالات الحروب والطوارىء، فقد يُقتل

عشرات ومئات الآلاف من الرِّجال، مقابل عددٍ قليل نسبياً من النِّساء.

ونُحجم عن ضرب الأمثلة لتوفُّر مصاديقها.

وأمامنا في مثل هذه الحالة ثلاثة خيارات، لا رابع لها:

ـ قبول التعدُّد.

ـ الزِّنا، والعياذ بالله تعَالىٰ.

ـ قمع أحاسيس المرأة وإماتة رغباتها وإنهاء حياتها من هذه الجهة!

فأيُّها نختار؟

٦ ـ إنَّ جملة الدراسات والإحصاءات المتوفِّرة بين أيدينا في السنوات الأخيرة أظهرت أنَّ النِّساء أطول عمراً من الرِّجال، ولازم ذلك، أنَّه مع كل وفاة رجل يزداد عدد النِّساء اللواتي ليس بمقابلهنَّ رجل.

٧ ـ يتبيَّن من خلال جملة إحصاءات سكانية، في العديد من بلدان العالم أنَّ نسبة النِّساء تتعدَّىٰ الخمسين

بالمئة، بواحد أو أكثر بقليل، وأنَّ نسبة الرِّجال، قد تصل إلى التسعة وأربعين بالمئة تقريباً.

وهذا يعني أنَّ عشرات الآلاف من النِّساء، في بلد متوسط الحجم سوف يبقين دون رجال.

ولا حلَّ لهنَّ، ولمصلحة النِّساء، واحتراماً لكيانهنَّ ووجودهنَّ ودورهنَّ الطبيعي الَّذي خُلقن من أجله، وحفاظاً على أحاسيسهنَّ... لا حلَّ لهنَّ إلَّا بالتعدُّد، وأنَّ نفيه أو إنكاره فيه ظلمٌ كبير لهنَّ.

ففي بلد سكانه حوالي ٦٠ ـ ٧٠ مليون نسمة (مصر ـ فرنسا ـ إيران)، سوف يكون العدد الفائض من النِّساء على الرِّجال، لا أقل من **مليون امرأة**، بسبب هذا العامل فقط، دون العوامل الأخرى الَّتي سبقت، والَّتي سوف تُضاعِف الرقم بسهولة.

وفي بلدٍ عدد سكانه ٢٥ مليون نسمة تقريباً (العراق ـ المغرب ـ أفغانستان) سوف يكون عدد النِّساء الزائد عن الرِّجال حوالي **٥٠٠ ألف امرأة**.

والبلد الَّذي فيه أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة (أميركا

ـ مجموع دول الاتحاد السوڤياتي سابقاً) سوف يكون عدد النِّساء فيما نحن فيه لا أقل من **٥ ملايين امرأة**.

وبلدٌ صغير كلبنان فيه بضع ملايين، سيكون عدد النِّساء الزائد فيه لا أقل من **٨٠ ألف امرأة**.

هذا ناهيك عن عوامل الهجرة والحرب والعوامل الأخرى؟

انظر من حولك إلى المدارس والجامعات والشوارع فسترىٰ أجوبةً جليَّة.

٨ ـ هناك أوقات كثيرة تعتذر فيها المرأة عن العلاقة الزوجية الخاصَّة:

كأيَّام العادة الشهرية، وأيَّام الحمل خاصة عند مقاربة الوضع، وبعد الوضع، وعند الرضاع... بينما ربَّىٰ الإسلام أتباعه على عدم اختزان الشهوة بما يُغريه بالفجور والفحشاء، نعوذ بالله تعَالىٰ.

قد يبدو هذا السبب غير وجيه عند غير المسلمين، لكنَّه عندهم من «أعظم المخاطر»[1] على الإطلاق.

---

(١) تفسير الميزان: ج٤، ص١٨٩.

ونكتفي هنا «بشهادة شاهد من أهله»[1]، وهي رسالة Mr. Jhon Dune Port البريطاني في الاعتذار إلى «حضرة محمَّد والقرآن» عندما يقول:

«لم يعمل في إشاعة الزِّنا والفحشاء بين الملل المسيحيَّة عاملٌ أقوى من تحريم الكنيسة تعدُّد الزوجات»[2].

٩ ـ من الأُمور الَّتي تَمَيَّز فيها الإسلام عن كل الأديان الأخرى والحضارات، أنَّه يهدف إلى مجتمع صالح يقضي على الشِّرك والفساد، ويُثقل أفراده الأرض بـ«لَا إِلٰهَ إِلَّا الله».

فبناء هذا المجتمع الإلٰهي وبلوغ منتهىٰ السعادة الدِّينيَّة والأخروية هو الهدف السامي، بعيداً عَمَّا يحصل في المجتمعات المختلفة من فحشاء وفساد ليحصلوا على المُتع و«السعادة» الَّتي تنتهي بانتهائها.

ولا نصل إلى المجتمع الَّذي ذكرناه، ولا نتفادىٰ سقطات المجتمعات الأخرى إلَّا بإباحة تعدُّد الزوجات لِمَنْ يستطيع ذلك.

---

(١) مقتبسٌ من الآية القرآنية الشريفة: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ سورة يوسف المباركة: الآية: ٢٦.

(٢) تفسير الميزان: ج٤، ص١٨٩.

وهذا مَعْلَمٌ أساسٌ من معالم الإسلام الكبرى. . . الَّتي لا يلتفت إليها الآخرون أصلًا، ولو التفتوا لا يُقيمون لها وزناً، ولو حاولوا أن يتفهَّموا ذلك بقلوبهم، فلن يُشرِّفهم الله تعَالىٰ بهذا ما لم يُقْلعوا عن الشِّرك الَّذي هم فيه قائمون.

فالهدف من المجتمع البشري ليس مجرَّد إتيان الملذَّات الدُّنيوية كيفما كان، والوصول إلى «السعادة» و«الترف» بحسب مفهوم مَنْ لا يُؤمن بالله واليوم الآخر، فهؤلاء يعتقدون أنَّ كُلَّ حياتهم هي هذه الَّتي يعيشونها في هذه الدُّنيا، وليس بعدها إلَّا «الموت» والفناء.

بينما نحن نعتقد أنَّ ما نعيشه اليوم ما هو إلَّا مزرعةُ الآخرة، وأنَّ أي عمل نقوم به اليوم، لا بُدَّ أن يكون حلالًا وفيه طاعةٌ نُؤْجر عليها يوم القِيَامة، ولا تكون «السعادة» الحقيقيَّة إلَّا عن هذه الطَّريق، وأنَّ الحياة الأبدية إنَّما تكون بعد رحيلنا من هذه الدُّنيا، فإمَّا نعيم دائم وإمَّا شقاء قائم.

هل الزواج الثاني «خيانة»؟!

تتكرَّر كثيراً على مسامعنا جملة «الخيانة الزوجية» ويُقصد بها كما في كثير من الأحيان، الزواج الثاني.

فمن أين جاءنا هذا المصطلح «المستحدث» ولم نكن نسمع به من قبل؟

في تاريخنا لا وجود لهذه الجملة، لٰكِنَّنا عندما غُزينا ودخلت علينا مفاهيم الباطل والانحراف ومنها «الرباط المقدَّس» ذو الأصل المسيحي للزواج، والَّذي يعتبر الارتباط التزاماً لا فكاك منه، فجاء مفهوم «الخيانة» لِمَنْ تزوَّج ثانية لأنَّه خالف ذلك الالتزام، طبعاً بحسب معتقده.

بينما في دين الله الحنيف، دين الإسلام لا معنىٰ لِكُلِّ هذه التصنُّعات والتكلُّفات، لأنَّ المقياس هو «عقد الزواج» وعدمه، وكفىٰ:

فمع «عقد الزواج» تكون العلاقة بين الرجل والمرأة علاقة عبادة فيها الأجر والثواب مع كل نظرة وكلمة ولمسة...

وبدونه، تكون العلاقة محرَّمة في كل فعل من الأفعال المتقدِّمة.

من هنا نرىٰ، أنَّ لا مفهوم ولا وجود لما يُسمَّى «الخيانة الزوجية»، فإمَّا:

عقد زواج، فالعلاقة شرعية.

وإمَّا بدون عقد زواج، فهو زنا، نستعيذ بالله تعَالىٰ منه، وهذا العنوان الخاطىء «الخيانة الزوجية» آخذٌ بالانتشار من خلال وسائل الإعلام المختلفة الَّتي تبنَّته للأسف دون تدقيق فيه، والأمثلة على استعمال المصطلحات الخاطئة كثير، ومنها: الحب، والغَيْرة، والجرأة، والحرية، والانفتاح...

إذاً:

لا أساس لمفهوم «الخيانة الزوجية» في الإسلام.

عودٌ على بدء

مجدَّداً أؤكِّد أنَّ كلامي هذا سيكون مُكْلفاً، لأنَّ الخوض في المواضيع الحسَّاسة يفتح الأبواب على مصراعيها للتفكُّه والتندُّر في مجتمعٍ لا يحسب «القيل والقال» في ميزان عمله، وأنَّه سببٌ ليُكَبَّ النَّاس على وجوههم في النَّار.

وموضوع «تعدُّد الزوجات» بالذات، كان فيما مضىٰ، وسيبقى مثيراً عند طرحه، وفاتحاً لأبوابٍ مغلقة، ولو أردتُ أن أنصح نفسي مجامِلًا لها، لنصحتُها باجتناب الخوض في هذا الموضوع، راحة لدنياها، وتخفُّفاً من التعرُّض لألسنة النَّاس.

لكنَّ إيماني بشريعة ربِّي تبارك وتعَالىٰ، وثقتي به، وأنَّ مردَّنا إليه...

وحبّي لرسول الله ﷺ ودفاعي عن سُنَّته وغَيْرتي على الدِّين ومَسْلك السَّلف الصَّالح والعلماء الأعلام.

وأنَّ الساعة آتيةٌ لا ريب فيها... كل هذه الأُمور دفعتني للتصدّي.

وكذلك ليتجنَّبَ النَّاسُ المعاصي الَّتي استَهْونوا ركوبها، حَتَّى وصل بهم الأمر أن عطَّلوا السُّنن، وركبوا البِدع، ولولا ذلك «ما زنىٰ إلَّا شقي».

* * *

سيكون كلامي هذا مُكْلفاً، لكنّي مُتيقِّنٌ أنّي أدعو إلى أمرٍ يُحبُّهُ الله ورسوله، وَفَعَلَهُ الأئمَّة المعصومون وعبادٌ صالحون وخيرةُ البشر.

أدعو إلى أمرٍ شرَّعه الله سبحانه استحباباً ووعد بالثواب والأجر عليه... بل أوجبه في أحيان كثيرة.

سيكون لمضمون هذه الصفحات ردَّة فعلٍ إيجابية... و«سلبية» بحسب التعبير السائد، وفي كلّا الحالتين أشعر الفوز والسرور:

أ ـ فالردَّة الإيجابية، أسأل الله ربّي أن يُوفِّقني

لشكرها لأنَّه وفَّقني لإحياء سُنَّةٍ إلٰهية دأب الصَّالحون عليها، وأن يُثْقِل بها ميزاني يوم القيامة.

ب ــ والردَّة «السَّلْبية» الناتجة عن الأنانية وضعف الإيمان، ستكون سلبية «بامتياز»... أسأل الله ربِّي أن يُوفِّقني لحمده، وأن يُضاعف ثوابي مع كل «خبريَّة» وإشاعة وغِيْبة وتلفيق وافتراء وتهكُّم... مع رجائي أن لا يقع أحدٌ في هذا الفخ الشَّيطاني: من النِّساء أولاً ومن الرِّجال ثانياً.

* * *

حسبي أنَّ شريعة الله سبحانه لن تتغيَّر، وأنَّ حلاله وحرامه لن يتبدَّلا، وأنَّ حكم الإسلام آتٍ لا محالة ليعمَّ العالم كُلَّهُ عاجلًا، ولو بعد حين.

ربِّي،

أشكرك أن وفَّقتني، ووهبتني الشجاعة لطرح موضوع نَدَرَ أن يطرحه الكثيرون.

ربِّي،

أعهد إليك أنِّي صابر محتسب، مرابطٌ على ثغور الإسلام.

فَهَبْ لي الثَّبات في زمن الفتنة، والقُوَّةَ عند ظهور علامات آخر الزَّمان.

ووفِّقْني لإغاظة أعداء الإسلام، بمواقفي وكلماتي، لأَصْدَعَ[1] أمام وجوههم الكالحة ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾[2] هم في الحرام يأثمون، والمؤمنون في الحلال يتنعَّمون.

---

(١) مقتبسةٌ من الآية الكريمة ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ سورة الحِجْر المباركة: الآية: ٩٤.

(٢) سورة آل عمران المباركة: الآية: ١١٩.

أيها المسلم الغيور: الحذر الحذر

﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾[1] .

(١) سورة المائدة المباركة: الآية: ٤٩.

«فقُمْتُ بالأمر حين فشلوا، وتَطَلَّعتُ حين تقبَّعوا (اختبأوا)، ونطَقتُ حين تَعتعوا (تَلَعْثموا)، ومضيتُ بنور الله حين وقفوا».

نهج البلاغة ـ الخطبة ٣٧

«وأَيـم الله، . . . ما ضعُفتُ، ولا جبُنتُ، ولا خُنتُ، ولا وَهَنتُ، وأَيمُ الله، لأبقُرنَّ الباطلَ حتى أُخرج الحقَّ من خاصرته».

نهج البلاغة ـ الخطبة ١٠٤

الفهرس

صدر للمؤلف

١ ـ سلسلة آداب السلوك في الإسلام (٩ أجزاء)	طبعة ثانية
٢ ـ سبيلُ الرشاد	
٣ ـ زُبدة الأربعين حديثاً	طبعة ثانية
٤ ـ وسوسة الشيطان الرجيم	
٥ ـ قَبساتٌ من نهج البلاغة	طبعة ثانية
٦ ـ حديثُ السحر	
٧ ـ أختاه	طبعة سابعة
٨ ـ أخي الحبيب	طبعة خامسة
٩ ـ أخلاق النَّبي	طبعة رابعة
١٠ ـ همساتٌ للآخرة	طبعة رابعة
١١ ـ قال علي	طبعة ثالثة
١٢ ـ صفاتُ اليهود	طبعة ثالثة
١٣ ـ نهجُ الصالحين	طبعة خامسة

١٤ ـ قلوبٌ تهوي إلى عرفات — طبعة ثالثة

١٥ ـ آداب اجتماعية — طبعة ثالثة

١٦ ـ أبتاه

١٧ ـ أخي المعلّم

١٨ ـ الاسم الميمون لِقُرَّة العيون

١٩ ـ وصيَّةُ المسلم — طبعة خامسة

٢٠ ـ هل انتهى دور العلماء؟! — طبعة ثانية

٢١ ـ أشهُرُ العبادة (رجب . شعبان . شهر رمضان) — طبعة ثانية

٢٢ ـ لِمَ لا نخشع في الصلاة؟! — طبعة ثالثة

٢٣ ـ لماذا يضعف الإيمان؟ — طبعة ثالثة

٢٤ ـ الفريضة المهجورة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — طبعة ثانية

٢٥ ـ وجوبُ دعوة النَّاس إلى الإسلام — طبعة ثانية

٢٦ ـ عندما انتقلنا: من الدفاع إلى الهجوم — طبعة ثانية

٢٧ ـ مُسْتَحَبَّات وسُنن — طبعة ثانية

٢٨ ـ كيف تواجه المصائب؟ — طبعة ثالثة

٢٩ ـ المنجد في معالم مكة والمدينة

٣٠ ـ إرشادات الحج طبعة ثانية
٣١ ـ أخلاق التاجر المسلم
٣٢ ـ آثار الأعمال وثمراتها
٣٣ ـ الموضة والموقف الشرعي منها
٣٤ ـ في طريق السالكين
٣٥ ـ تعدُّد الزوجات.. كرامة أم خيانة؟